جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

السِّمَاتُ الخِلافيَّةُ والاتفاقيةُ بين كِتابي ابن العتائقي والأبّذي في الحُدُوْدِ النَّحويَّةِ

أحمد عبد الكاظم علي هوني الجبوري *
ورود فيصل سعدون
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2015/10/26
تاريخ التعديل : 2015/11/2
قبول النشر: 2015 /11/26
متوفر على النت:2018/3/26

الكلمات المفتاحية :
السمات الخلافية والاتفاقية
كتابي ابن العتائقي والابذي
الحدود النحوية

الملخص

يرمي البحث إلى دراسة موازنة بين عالمين من علماء اللغة أحدهما مشرقي وهو ابن العتائقي والآخر مغربي وهو الأبّذي ، كتب كلاهما في الحدود النحوية، فكان فكرهما مختلفاً في مواضع ومتشابه في مواضع أخر، فوازن البحث بين فكرين ونهجين لعالمين يمثلان اتجاهين مختلفين في عدة جوانب لعل أبرزها الاختلاف البيئي الذي ترك أثراً واضحاً فيهما. وقد طغت على كتاب ابن العتائقي النزعة المنطقية، سواء في المصطلحات أو في الكيفية التي تناول بها المسائل النحوية، بينما طغت على كتاب الأبّذي النزعة التعليمية، سواء في اختياره الألفاظ اليسيرة وابتعاده عن التعقيد أو في أسلوب الإيجاز والوضوح الذي صاغ به حدوده.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

يقدم هذا البحث دراسة موازنة بين عالمين من علماء اللغة أحدهما مشرقي وهو ابن العتائقي والآخر مغربي وهو الأبّذي، كتب كلاهما في الحدود النحوية، فكان فكرهما مختلفاً في مواضع ومتشابه في مواضع أخر، ثم أنّ هذا البحث لم يختص بالحدود فقط، وإنما وازن بين فكرين ونهجين لعالمين يمثلان اتجاهين مختلفين في عدة جوانب لعل أبرزها الاختلاف البيئي الذي ترك أثراً واضحاً فيهما ؛ ولأنّ البحث قائم على الموازنة وتحديد الفروق اقتضى ذلك أن يكون المنهج المتبع فيه هو المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يعنى بدقائق الأمور وتحليلها ووصفها وهذا ما تتطلبه الدراسة الموازنة. أمّا عن خطّة البحث فقد اقتضت المادة العلمية أن تتكون من تمهيد ، ومبحثين ، وختم بأهم النتائج وعلى النحو الآتي :

التمهيد : في حياة ابن العتائقي والأبّذي .

المبحث الأول : مفهوم الحد ، وعدد المحدودات بين ابن العتائقي والأبّذي .

المبحث الثاني : منهج الكتابين في عرض المادة العلمية .

التمهيد : في حياة ابن العتائقي والأبّذي

أولاً : ابن العتائقي :

هو كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن يوسف العتائقي أو العتايقي الحلي الغروي ، ووصف بالشيعي والإمامي

*الناشر الرئيسي : E-mail : ahmed.kathem@gmail.com

، وسميَّ بابن العتائقي نسبة إلى قرية عتائق التي هي من قرى الحلة ، وتوفي سنة (787هـ) . ومن شيوخه العلامة الحلي (726هـ) ، والكاشاني (755هـ) ، ومن أهم مؤلفاته (الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية) الذي نحن بصدده في هذا البحث ، فضلا عن تأليف كتاب (الأضداد في اللغة) ، وشرح الكافية وشرح ديوان المتنبي ، وشرح نهج البلاغة . فضلاً عن التأليف في علوم أخرى[1].

ثانياً : الأُبذي :

هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أحمد الشهاب ، ويقال له شهاب الدين البجائي الأبذي المغربي المالكي نزيل الباسطية . أصله من الجزائر ، ولد في بلدة (أبّذه) بالقرب من (جيان) وهي من بلاد الأندلس . وكانت وفاته في شهر رمضان سنة (860هـ) . ومن مؤلفاته كتاب حدود النحو الذي نحن بصدده [2]. ولمكانة الأبذي قال عنه السيوطي: ((كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم))[3] .

المبحث الأول : مفهوم الحد ، وعدد المحدودات بين ابن العتائقي والأبّذي

أولاً : مفهوم الحد

الحد هو الدال على حقيقة الشيء، والمكون من الجنس والفصول[4]، والجنس هو الدال على جوهر المحدود دلالة عامة ، وهو أما أن يكون قريباً أو بعيداً ، والجنس القريب يكون أدل على حقيقة المحدود وأقرب لذاتياته من غيره [5] . وأما الفصل فهو الدال الآخر على جوهر المحدود دلالة خاصة[6] وقد يردف المحدود بفصل أو أكثر لتمييزه عن غيره ، وهو من لوازم الحد ومكوناته . ومن شروط الحد أنه يجب أن يكون جامعاً لجملة أفراد المحدود، ومانعاً من دخول غيره فيه، كما يجب أن يكون مطرداً ومنعكساً [7] .

ومهما اختلفت آراء العلماء وتعبيرهم عما يعنيه الحد، يبقى التنظير التطبيقي في نتاجهم هو الوسيلة الوحيدة التي يُستخلص منها مفهوم الحد عندهم، وبالرغم من أن عالمينا لم يخصصا حداً واضحاً للحد، حيث اكتفى ابن العتائقي بذكر مفهوم عام له في مقدمة كتابه فقال: ((فإني أريد أن أذكر في هذه المقالة حدود علم النحو لشدة الحاجة إلى ذلك، فإن حدود الأشياء تبين حقائقها أو تميز بعضها عن بعض))[8]. بينما لم يذكر الأبذي حداً أو مفهوماً للحد في كتابه، إلا أن دراسة الحدود التي ذكرها العالمين كفيلة بأن توضح مفهوم الحد عندهما، وإلى أي مدى ينطبق هذا المفهوم مع ما ذكره النحويون في حد الحد ومكوناته وشروطه.

ونظرة تأمل دقيقة في حدود ابن العتائقي نجد هذا العالِم ملتزماً جداً بذكر الجنس والفصل في جميع حدوده دون استثناء، ومن أمثلة ذلك حده للمفعول معه مثلاً، حيث قال: ((المفعول معه اسم صحب في الزمان أو المكان، معمول فعلٍ لفظاً أو معنى، يُعدى إليه بتوسط الواو))[9] ، فقوله: (اسم) جنس قريب للمحدود، وقوله: (معمول فعل)، و(يعدّى إليه بتوسط الواو)، فصول أخرج بها غير المفعول المطلق من الاسماء[10] .

وألزم ابن العتائقي نفسه بذكر شرحٍ تفصيلي بعد ذكر الحد، بين في هذا الشرح الجنس والفصول التي يخرج منها الحدود عما سواها؛ حيث قال في شرح حد المفعول معه السابق الذكر: ((وقوله: (اسم صحب في الزمان والمكان) جنسٌ، وقوله : (معمول فعلٍ) خرج به نحو (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتَه)؛ ضيعته اسم صحب في الزمان والمكان غير معمول فعل، وقوله: (لفظاً أو معنى) تفصيل للعامل وليس من تتمة الحد، وقوله: (يعدّى إليه بتوسط الواو) فصل خرج به نحو: (جاء زيد مع عمرو أو مصاحب عمرو)، وقولنا: (جاء البردُ والطيالسةَ) مثالٌ لما صحب معمول الفعل في الزمان، والآخر لما صحب في المكان))[11] .

فمكونات الحد التي يعتقدها ابن العتائقي مطابقة لما ارتآه أغلب اللغويين وهو ذِكر الجنس الأقرب للمحدود، وردفه بفصلٍ أو عدة فصول.

وهو ملتزم أيضاً بذكر الفصول من الأهم حتى الأقل أهمية ومثال ذلك قوله في حد العدد: ((العدد اسم وُضِع لذاتٍ من حيث كونها محلاً لمقدارٍ منفصلٍ، هو المقصود لحكمة الاختصار))[12] . فقد ذكر ابن العتائقي في هذا الحد أربع فصول أولهم قوله: (وضع لذاتٍ) وهنا أخرج الاسماء الدالة على معانٍ وليس ذوات، وهذا من أهم الفصول وأولاها لأنه يوضح جزءاً مهماً ومفصلياً من حقيقة العدد، ثم ذكر فصلاً آخر فقال: (من حيث كونها محلاً لمقدارٍ منفصل) وهذا الفصل أخرج به الذوات

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

الموصوفة بالعدد لا باعتبار العددية لأنها لا تسمى عدداً، وهذا الفصل أخص من الفصل السابق ويليه في الأهمية، ثم قال: (منفصل) وهو فصل أخرج به وحدات القياس القديمة كالذراع والميل والفرسخ[13] وما شاكلهم من حيث أن تلك الوحدات محالٌ لمقدار متصل وليس منفصلاً، وهذا الفصل يلي الفصلين السابقين أهميةً، ثم أردف تلك الفصول بفصل رابع فقال: (هو المقصود) أي أن المقدار المنفصل هو المقصود بالوضع.

ومراعاة التسلسل في ذكر الفصول هو شرط من شروط الحد التي ذكرها الكثير من العلماء. وفي ذلك يقول الدكتور غلام حسين ديناني – استاذ الفلسفة في جامعة طهران - : ((إن الفصل مقوم للنوع ومقسم للجنس، ولكن حينما لا تراعى شرائط التقسيم، تستخدم فصول في التعريف لا تُعد من التقسيمات الأولية للجنس، وهذا أمر لا يستساغ في الحد التام والتعريف الكامل... فإذا لم تتم مراعاة الترتيب اللازم في تقسيم الأمور وتبويبها، تتعرض شروط الحد للخلل))[14] .

أما الشهاب الأبذي فإن المطلع على حدوده يجدها على ثلاثة أصناف: صنف يذكر فيه الجنس القريب ويردفه بالفصول، وأمثلة ذلك قليلة في حدوده، منها على سبيل المثال لا الحصر (حد الكلمة) حيث قال: ((حد الكلمة: لفظ دال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد))[15]، فـ (لفظ) جنس عام يشمل الكلمة والصوت وغيره، وبعد ذلك أردفه بالفصول التي تخلص (الكلمة) من غيرها من الحدود. وقال في حد الحال: ((هو الاسم المنصوب المفسر لما انهم من الهيئات)) [16]، فقوله: (اسم) هو جنس يشمل الحال وغيره، وقوله: (المنصوب) فصلٌ أخرج به الاسم الذي يتغير تبعاً لمحله من الإعراب، (والمفسر لما انهم من الهيئات) فصل آخر يخرج الحال عما سواه من الأسماء المنصوبة.

وصنف ثانٍ لا يذكر فيه الجنس الأقرب للمحدود، ويستبدله بدلالة (ما) العائمة، مع ذكر الفصول اللازمة، وأمثلة ذلك كثيرة، تجاوزت نصف حدوده، ومن ذلك قوله في حد جمع التكسير: ((حد جمع التكسير ما تغير فيه بناء واحده لفظاً أو تقديراً، ودلّ على أكثر من اثنين))[17]، وقوله في حد الفعل المضارع: ((ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها قولك: (أنيت)))[18]، فنلاحظ إنه يعبر عن جمع التكسير بـ (ما) وعن الفعل المضارع بـ (ما)، واستعماله المتعدد لـ (ما) دليل واضح على عمومها واتساع معناها، وكان الأولى أن يذكر في حد جمع التكسير جنساً أقرب فيقول: هو اسم تغير فيه بناء واحده... الخ الحد، وأن يذكر جنس أقرب للمضارع وهو (الفعل) بدلاً من (ما).

والصنف الثالث الذي وجدته في حدود الأبذي هو أن يذكر تقسيمات الحد مباشرةً، دون إعطاء حد أو مفهوم عام له، وقد يُحتج في ذلك إن الأبذي لم يصرح بأن ذلك المصطلح الذي قسمه مباشرة من الحدود، لأنه لم يذكر قبله كلمة (حد) كما اعتاد قبل كل محدود، إلا أن الجواب يكون من صميم كلامه، حيث أنه بين أن كتابه هذا كله عبارة عن حدود نحوية، ولا شيء سوى ذلك، لذا أسماه (الحدود في علم النحو)[19]. ثم أن نظيره ابن العتائقي لن يدخل في تقسيمات حدٍ إلا وأجزل في حده وشرحه قبل أن يقسمه[20]، لذا وجبت الإشارة إلى ذلك. ومثال تقسيمات الأبذي التي لم يحدها؛ ذِكْره لحد البناء والإعراب، ثم تطرقه بعد هذين الحدين، للمبني والمعرب اللذين يجب أن يخصص لهما حدين مستقلين، على أساس أنهما يختلفان عن البناء والإعراب، إلا أنه اكتفى بذكر تقسيمات الصنفين فقال: ((والمبني من الاسماء ستة: المضمرات، وأسماء الإشارة، وأسماء الشروط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، وأسماء الموصولات، وزاد ابن مالك سابعاً، وهي الاسماء قبل التركيب. والمعرب من الأفعال: الفعل المضارع بشرط أن يعرى من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناث. والمبني من الأفعال: الفعل الماضي وفعل الأمر، فالماضي مبني على الفتح أبداً، ما لم يعرض له عارض، والأمر مبني على ما يُجزم به مضارعه))[21] .

وفي مواضع أخرى يذكر الأبذي المحدود ويصنّفه، إلا أنه لا يعطي حداً لتلك التصانيف، ومثال ذلك ما ذكره لأصناف الاسم حيث اكتفى بالقول: ((وأقسام الاسم ثلاثة: ظاهر ومضمر ومبهم))[22]، فلم يُعرّف الظاهر ولا المضمر ولا المبهم؛ بل اكتفى بتعدادها، ومثل ذلك فعل مع التنوين حين ختم حده بذكر أنواعه دون تعريفها فقال: ((أقسام التنوين الخاص بالأسماء أربعة: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض))[23]، ولم يحد أياً من تلك الأنواع.

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

وإيضاح حقيقة المحدود لاكتمال الحد بشكل تام، يتوجب أن يتم بألفاظ واضحة ومعروفة لدى المتلقي، غير أن الأبذي أحياناً يحد المصطلح بلفظه؛ ومن ذلك قوله في حد الكلام بأنه ((ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته))[24]، فالكلام مبهم وقد حده باللفظ نفسه، وهذا ما يعاب في الحدود ويشوب تمامها .

ثانياً: عدد المحدودات

تشابه كلا العالمين في التأليف في الحدود، وأُدرجا في حقلٍ واحد، فقد صُنف مؤلفيهما ضمن الحدود النحوية، إلا أن كتاب ابن العتائقي اختلف عن الأبذي بإيراد الحدود وتحليلها، والتوسع في ذلك؛ فهو لا يكتفي بإيراد الحد بجملته كما هو الحال عند الأبذي وغيره من أصحاب الحدود[25]؛ بل كان يفصِّل في الحد، فيحلله كلمة كلمة، ويوضح ما الذي تعنيه، ويشير إلى الأمور التي يحترز بها عن غيرها، ثم يدعم أقواله وآرائه بمختلف الأدلة والاستشهادات، وقد مرت الإشارة إلى ذلك، ثم يورد المآخذ على كافية ابن الحاجب وغيرها، أما الأبذي فقد اقتصر كتابه على ذكر الحدود فقط، وحتى أنه لم يمثّل لحدوده بأمثلة تطبيقية، إلا النزر القليل منها، وربما دعا ذلك إلى وجود شرح لحدوده، بسبب الاقتضاب والحاجة إلى المزيد من التوضيح، فتجنَّد لها أبو القاسم المالكي، وارتأى أن يشرح تلك الحدود، ويمثل لها، لكي تتضح، ويزول غموضها.

وبينما تشابهوا في التأليف بالحدود، اختلفوا في عدد المحدودات التي وضعوها في كتابيهما، فابن العتائقي بلغت حدوده التي ذكرها في (الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها)، خمسة وسبعين حداً، بينما بلغت حدود الأبذي المذكورة في كتابه (الحدود في علم النحو)، اثنين وأربعين حداً.

أما الحدود التي زاد بها أحدهما على الآخر فهي كثيرة لدى ابن العتائقي، وقليلة في كتاب الأبذي؛ فالحدود النحوية التي انفرد بذكرها ابن العتائقي عن الأبذي هي: (حد العامل، حد العَلم، (حد المؤنث)[26]، حد اسم الفاعل، حد اسم المفعول، حد الصفة المشبهة، حد أفعل التفضيل، حد الضمير، حد اسم الإشارة، حد اسم الفعل، حد كناية العدد، حد المركب المبني، حد العدد، حد التعجب، فعلا المدح والذم، حد حرف الجر، حد حرف النداء، حد الحرف المصدري، حد لام التعريف، حد المركب الإضافي، حد المركب الوصفي، حد المركب الإسنادي، حد المركب التعليقي، حد المفعول المطلق، حد المفعول به، حد المنادى، حد الاستغاثة، حد الترخيم، حد الندبة، حد الاختصاص، حد الاشتغال، حد التحذير، حد الفعل المتعدي، حد المفعول فيه، حد المفعول له، حد المفعول معه، حد التوابع، حد عطف البيان)[27]. هذا ما ذكره ابن العتائقي وقد أوردت تلك الحدود بحسب ترتيبه الذي انتهجه في كتابه.

أما الحدود النحوية التي ذكرها الأبذي ولم يذكرها ابن العتائقي فهي: (حد المبهم، حد التثنية، حد الفاعل، حد النعت، حد الاسم الظاهر، حد الإضافة)[28].

المبحث الثاني : منهج الكتابين في عرض المادة العلمية

بعد إن تعرفنا على مفهوم الحد لدى العالمين، والكيفية التي تعاملوا بها مع الحدود، وجب أن نبين بشكل كامل المنهجية التي انتهجوها، والكيفية التي عرضوا من خلالها المادة العلمية في كتابيهما، والتي ستكون من الفروق القوية بين العالمين؛ نظراً للاختلافات المرصودة بين المؤلَّفَين. وحتماً البداية مع ابن العتائقي حيث ألزم ابن العتائقي نفسه بأمور عديدة اتخذها منهجاً ثابتاً في كتابه:

1. قسّم ابن العتائقي حدوده على قسمين: أطلق على القسم الأول حدود المفردات[29]، وعلى الآخر حدود المركبات[30]، وقد أردف كل قسم بسبعة وثلاثين حداً بالتساوي.
2. التزم ابن العتائقي في جميع حدوده بذكر الجنس القريب ثم الفصول من الأهم حتى الأقل أهمية، وقد بيّن أغلب تلك الفصول وأجزل في شرحها وبيان رأيه فيها.
3. ذكر في أغلب حدوده آراء السابقين وخاصة ابن الحاجب، وردّ منها ما رآه قابلاً للاعتراض؛ سواء على ابن الحاجب أو على الجمهور أو غيرهم؛ ومن جملة تلك الردود، ردّه على ابن الحاجب والزمخشري في حد واحد، حيث قال في حد الكلام: ((الكلام لفظ أفاد نسبةً بالوضع، فـ (لفظ) جنسٌ، و(أفاد نسبة) فصلٌ تخرج به الكلمة والمركبات التي لا تفيد نسبةً، كالمركب الإضافي والوصفي؛ لأنَّ النسبة فيهما معلومةٌ للمخاطب، قبل الخطاب، نعم إنّهما يفيدان التمييز فقط، و(بالوضع) فصلٌ ثانٍ، يخرج به ما أفاد

نسبةً بالطبع أو بالعقل، وهذا خير من حد ابن الحاجب حيث قال: (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد)[31]؛ لانتقاضه بنحو (قم) ومن حد الزمخشري، حيث قال: (الكلام ما تركب من كلمتين بالإسناد)[32]؛ لانتقاضه بـ (قم) أيضاً))[33]، فقد اعترض على حد ابن الحاجب والزمخشري، لحصرهما الكلام بكلمتين أو فعل واسم، وردّ عليهما بما ارتآه وارتضاه، وقد كان دقيقاً في التصويب.

وقد اعترض على سيبويه وآخذه على اعتقاده في (لولا) من أنها حرف جرٍّ[34]، وردَّ على الأخفش لاعتقاده بأن (بَلْهَ) من حروف الجر أيضاً، فقال: ((وحروف الجرّ سبعةَ عشرَ، ولم يُذكر (مع)؛ لأنّه ليس بحرفٍ على رأي، وزادَ سيبويه (لولا) وزاد الأخفش (بَلْهَ)... والحق أنّها كلها ليست من حروف الجرّ أمّا لشذوذها أو لتأويلها))[35].

وقد عارضَ الجمهور في غير موضع، ومن تلك المواضع ما ذكره في حد العامل، حيث حدّه أولاً بالقول: ((والعامل كلمةٌ اقتضت معنىً، في اسم أو فعل))[36]، بعد ذلك فصّل القول في جنس المحدود وفصوله، ثم ربط ذلك بالفعل المضارع فبيّن رأيه بمخالفة الجمهور في كون المضارع معرب بالإصالة، ثم عاد ليبيّن مخالفته للجمهور في كون العامل لا يكون معنوياً أبداً، فقال: ((وهذا التعريف، كمّيَّة عمل العامل، وفيه أيضاً إيماءٌ إلى أن إعراب المضارع بالأصالة، لا بالمضارعة، وإيماءٌ إلى أن المعنى لا يكون عاملاً على خلاف المشهور))[37].

4. تميّز كتاب ابن العتائقي بلمسة أسلوبية مختلفة، فكان في الغالب يصيغ الحد بأسلوبه الخاص حتى إن كان ذلك الحد مشابهاً لما قاله السابقون من النحويين. ومن ذلك حد الاسم الموصول الذي حدّه ابن الحاجب بأنه: ((ما لا يتم جزءاً إلا بصلةٍ وعائد))[38]، وحدّه ابن مالك بأنه: ((ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية، ولا إنشائية))[39]، وحدّه ابن هشام بأنه: ((ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامَّين، أو وصفٍ صريح، وإلى عائدٍ أو خلفه))[40]. فكل تلك الحدود متشابهة في الأسلوب، ومتفقة في العبارات على الرغم من اختلاف العصور والأفكار، وحينما طرح ابن العتائقي حد الموصول، استعمل أسلوبه الخاص، فبدا حد الموصول وكأنه طرحاً جديداً حينما قال فيه: ((الموصول اسم وُضِعَ لذاتٍ معينة، مُعرّفةٍ لنسبةٍ، كاشفة له))[41]، فقد ذكر (الاسم) كجنسٍ قريبٍ للموصول، ثم أردفه بفصول غير مسبوقة من ناحية الإيجاز والأسلوب، فقال: (لذاتٍ معينةٍ) وهو فصلٌ أخرج به النكرات، ودلّ به على أن الاسم الموصول معرفةٌ، ثم قال: (معرفة لنسبة كاشفة لها) وهو فصلٌ آخر، على إيجازه حمل معانٍ كثيرة، فهو به أخرج المعارف الأخرى التي تشارك الاسم الموصول فيما قيل قبل هذا الفصل، ثم بيّن احتياجه إلى صلة تبيّنه، وبذلك فأنَّ ابن العتائقي حاول استقراء هذا المورد النحوي من جديد، فوضع لنا حداً اجتهد فيه بأسلوبه، فضلاً عن صياغته بإيجاز غير مخلٍّ، وهذه الميزة لا تتأتى لأي عالم يروم دراسة الحدود النحوية أو غيرها من الدراسات[42].

ومن الحدود الأخرى التي صاغها بأسلوب جديد هو حد المركب الإسنادي، وقد اصطلح عليه هذا الاسم ابن العتائقي، ويصطلح عليه متقدمي النحو: (الكلام) أو (الجمل)، واصطلح عليه فيما بعد بـ (المركب التام)[43]، ذكره أبو علي الفارسي قائلاً ((ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة: الاسم والحرف والفعل كان كلاماً، وهو الذي يسميه أهل العربية: الجمل))[44]، وقال ابن جني بأنّه : ((كل لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل))[45]، وقيل في المركب التام: ((بأنه ما يصح السكوت عليه، أي لا يحتاج في الإفادة إلى لفظ آخر ينتظره السامع، مثل احتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به))[46]. وهكذا بقي العلماء يعرفون الكلام والمركب التام بالأسلوب ذاته، وقد وقف ابن العتائقي عند كلا المصطلحين (الكلام، والمركب الإسنادي) وحدَّ كل منهما، فقال في الكلام: ((والكلام لفظ، أفاد نسبةً بالوضع))[47]، فذكر هذا الحد في قسم حدود المفردات، ثم عاد فذكر المركب الإسنادي في القسم الآخر من حدوده الخاص بالمركبات فأعاد صياغته بأسلوب مختلف، فقال: ((فحدُّ المركب الإسنادي هو المركب الذي تفيد نسبته عِلم المخاطب، وهو ركن))[48] فبين في حدّه هذا ثلاث جوانب: ((الأول: من حيث نسبته مسبوقة بعلم المخاطب أو لا. الثاني من حيث كونه ركناً أو لا. الثالث: من حيث ذات الخبر الثاني،

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

مقصودة بالذات أو لا))[49] فقد بيَّن ابن العتائقي فصول ذلك الحد بمنتهى الإيجاز، فضلاً عن الأسلوب الجديد، والاجتهاد فيه.

5. انفرد ابن العتائقي بجملة من القيود، والحدود، والمصطلحات التي لم ترد عند من سبقوه، فكان في ذلك مجتهداً غير مقلد[50]. ومن القيود المهمة التي انفرد بها ابن العتائقي، القيد الذي وضعه في حد المبتدأ؛ حيث ذكر النحويون حداً للمبتدأ بأساليب متعددة، قال سيبويه: ((المبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه))[51]، وحدّه ابن السراج قائلاً: ((المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل))[52]، وذكره ابن جني فقال: ((كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ يكون خبراً عن الأول، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء))[53]، بينما حده ابن الحاجب بأنه ((الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر))[54]، فكل تلك الحدود غير جامعة وعليها مآخذ متعددة، فسيبويه مثلاً اقتصر حدّه على رتبة المبتدأ وعلامة إعرابه وإسناده، وكذا ابن السراج، أما ابن جني فقد اقتصر حدّه على شرط التعرية من العوامل اللفظية والإسناد والرتبة، وهكذا فقد أشكل على أغلب النحويين أنّ حدودهم للمبتدأ لم تكن جامعة، أما ابن العتائقي فقد حدّه بأنّه: ((اسم ذو إسنادٍ، استحق التقدم على صاحبه لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، لا لعارض، مجرد عن عامل لفظي مغير للإسناد))[55]، فوضع ابن العتائقي قيداً خلّص فيه المبتدأ من تلك الإشكالات فقال: (لا لعارضٍ، مجردٍ عن عامل لفظي، مغير للإسناد)، فهذا القيد الذي أهمله النحويون ((بوساطته صار الحد جامعاً مانعاً مستقصياً لأحواله))[56]. ومن المصطلحات التي انفرد بها هو: المركب الوصفي، الذي اصطلح عليه المناطقة (المركب التقييدي والتوصيفي)[57] بينما لم يذكره النحويون في مباحثهم النحوية، و(المركب التعليقي) وهذا من اصطلاحات ابن العتائقي الخاصة الذي لم يكشف البحث والمراجعة ذِكراً له[58].

6. اتسمت بعضٌ من حدوده أو شروحه بالنزعة المنطقية، فكان فيها بعيداً عن أسلوب النحويين وطريقتهم في صياغة الحدود، ومن ذلك حدّه للجنس حيث قال: ((الجنس اسمٌ وُضِع لصورة الحقيقة الكلية المطابقة لأفرادها الخارجية))[59] ، وفي هذا الحد نأى ابن العتائقي عن أسلوب النحويين، وعقّدَ الحد، الذي هو في الأصل، مبهمٌ يُراد إيضاحه، فذكره بطريقة المناطقة. تلك النزعة المنطقية هيمنت على ابن العتائقي في مواضع شتى، وصور مختلفة منها ذِكْره لبعض مصطلحات الفلسفيين البعيدة كل البعد عن مفردات النحو والتخصص، ومن ذلك قوله في حد الفعل المضارع: ((والمبهم فعلٌ لم يدلّ على وجود مصدر ولا على عدمه. وهذه المعاني الثلاثة، أعني الدلالة على الوجود، والدلالة على العدم، وعدم الدلالة بالنسبة إلى الحال الحقيقي غير المنقسم فاعرفه))[60]. فاستعمال ابن العتائقي للجمل: (الدلالة على الوجود، الدلالة على العدم، وعدم الدلالة) في بحثه النحوي، هو أمرٌ يؤاخذ عليه؛ لأنه بعيد عن مفردات النحويين وأساليبهم، فلكل مقام مقال، ولا نظنُّ أن ابن العتائقي لا يفقه أسلوب النحويين، وإنما طغت عليه ثقافته الفلسفية والأصولية.

ومن الصور المنطقية الأخرى الواردة في بعض حدوده، هي تعقيد الأفكار عن طريق تعقيد اللفظ، والتكلّف في صياغة الحد، ومن ذلك حدّه للعَلَم، حيث قال: ((والعلم اسم وضع لصورةٍ معيَّنٍ مشاركٍ في الجنس لا للجنسِ، ولا لغير مشاركٍ))[61]، ولم نألف أن يضع عالم نحوي تعريف لمصطلح، فيكون بهذا الغموض والإبهام. وربما رغبةً ابن العتائقي في قراءة الحدود قراءة مغايرة أوقعه في ذلك الإشكال، وفي كلا الحالتين هو أثرٌ منطقي لا محال.

ومن الأمور التي تمثل نزعته المنطقية وَلَعَه بالتعليل وتفصيل الأسباب؛ حيث علل ابن العتائقي في مواضع عدة، سواء للآراء التي يرتئيها ويدافع عنها، أو للمسائل التي فيها نظر واعتراض، ومن التعليلات الكثيرة الواردة في كتابه، ما ذكره في حدّ المفعول له حيث قال: ((وحدّه ابن الحاجب بأنّه (ما فُعِل لأجله فعل

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

مذكور) وفيه نظر؛ لأنَّ المفعول له لم يُفْعَل الفِعل المذكور لأجله؛ بل للازمة فإنّك إذا قلت: (ضربته تأديباً) لم يكن ضربك لأجل التأديب؛ لأنّه نفس التأديب))[62].

7. من السمات الثابتة التي انتهجها ابن العتائقي أن يحلل أقواله ويسبقها بضمير الغائب؛ فيقول قبل الخوض في شرح حدّه: (وقوله، أراد به، وذكره...)[63]، غير إنه في مواضع قليلة يذكر نفسه بضمير الحضور فيقول: (فقولنا، وقولنا)[64]. فمثال الصنف الأول حدّه للتعجب، حيث قال: ((فعل التعجب ما وُضِعَ لإنشائه. قوله: (ما وُضِعَ) أي فعل وُضِع جنس، وقوله: (لإنشائه) أي لإنشاء التعجب، فصلٌ خرج به ما عداه من الأفعال))[65]، وقوله في حد الضمير: ((المضمر اسم وضع لمن تكلّم به، أو يخاطب به، أو لغائبٍ تقدم ذكره بوجهٍ ما. فقوله: (اسم وضع لمن تكلم به) يريد ضمير المتكلم، وقوله: (أو يخاطب به) يريد ضمير المخاطب، وقوله: (أو لغائبٍ تقدّم ذكره) يريد ضمير الغائب))[66].

ومن الصنف الثاني الذي يتكلم فيه ابن العتائقي بضمائر الحضور، ما ذكره في حد اسم الإشارة، حيث قال: ((و حدُّ اسم الإشارة هو اسم وُضِع لذاتٍ معينة، به أُشير إليها، محتاج إلى ما يبين حقيقتها. فقولنا: (اسم) جنسٌ للمعارف والنكرات، وقولنا: (وُضع لذاتٍ معينة) يخرج النكرات، وقولنا: (محتاج إلى ما يبيّن حقيقتها) ليس من عامّ الحد، بل حكم من أحكام الإشارة))[67].

8. نوّع ابن العتائقي في استعمال المصطلحات النحوية الواحدة، كـ (الخافض، المخفوض)، و(الجر والإفضاء)؛ حيث قال في حد المفعول به ((فقولنا: (اسمٌ لما تعلّق به الفعل) جنسٌ دخل فيه المجرور بالحرف، وبقولنا: (بنفسه) خرج المجرور؛ لأنّه إنما تعلّق به الفعل لا بنفسه، بل بواسطة حروف الجر))[68]. وقال في الاستغاثة: ((والمستغاث منادى... إلا أن الاستغاثة لكونها معنىً زائداً على معنى النداء، ولا يقتضيه العامل، يجب أن يُعدّى بحرف الجرّ))[69]. حيث نلاحظ في الموضعين السابقين استعماله لمصطلح (حرف الجر)، غير أنّه في مواضع أُخر يستعمل مصطلح الخافض والمخفوض، ومن ذلك ما ذكره في المفعول المطلق، حيث قال بعد حدّه وشرح فصوله: ((وأما المفعول المطلق نحو: (ضربته ضرباً)، فإنما ذكر من حيث حدوثه فقط، وإنما قلنا: (أو واقع موقعه) ليدخل نحو: (ضربته سوطاً)، فإن تقديره (ضربته ضرباً بسوط)، فحُذِف المصدر وأقيم وصفه مقامه، ثم حُذف الخافض فانتصب المخفوض على المعهود))[70]. فاستعمل ابن العتائقي مصطلحي (الخافض والمخفوض) فضلاً عن استعماله لمصطلح (حرف الجر)، وهذا دليل على عدم التزامه بمصطلحات مذهبٍ معيّن.

9. يدعم ابن العتائقي حدوده بمختلف الاستشهادات (قرآنية، شعرية، أمثال وأقوال)، فضلاً عن الأمثلة التوضيحية. فمن بين الفروق الواضحة، والأمور الخلافية بين منهج العالمين هي مسألة الشواهد الشعرية والقرآنية، فالمتأمل في كتابي ابن العتائقي والأبذي ينجلي له بيسر الفرق في هذه المسألة لأن الأبذي في مجمل كتابه لم يذكر قط شواهد من القرآن الكريم، ولم يستشهد بأبيات من الشعر العربي، ولا الأمثال العربية، كما فعل غيره من النحويين، على العكس من نظيره ابن العتائقي الذي توفر في كتابه جميع تلك الأصناف؛ حيث استشهد بآيات من القرآن الكريم في أكثر من موضع منها: ما ذكره في المبتدأ حيث قال: ((وأما المبتدأ فلا يكون إلا اسماً؛ لفظاً أو تقديراً، كقوله: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[71]، أي الإنذار وعدمه سواء عليهم))[72]. وذكر في نص واحد عدة استشهادات؛ وهو ما ذكره في المضمر، حيث ذكر أنه: ((قد يكون باللفظ والرتبة معاً، نحو: زيدٌ أبوه قائم، أو باللفظ فقط، نحو: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[73]، وبالعكس كقوله: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى)[74]، ونحو: (في بيته يؤتى الحَكَمُ)[75]، أو متقدم بالمعنى دون اللفظ، كقوله: (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً)[76] فإن الضمير عائدٌ إلى البخل، ولم يتقدم لفظاً ولا معنى))[77] فقد ذكر في نص واحد ثلاث آيات قرآنية، واستشهد بمثال عربي قديم.

ومن الأمثال العربية التي وردت في كتاب الحدود النحوية لابن العتائقي هو قوله في المركب المبني: ((المركب اسم ركّب من كلمتين، فإن كان منقولاً نُذكِّر بحاله، وإلا بُني الأول مطلقاً، وكذا الثاني، فإن كان مع سببه لازماً كـ(عمرويه)، وعارضاً

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

كـ(أحد عشر)، ومثل: (وقعوا في حيص بيص)، و(لقيته كفَّة كفَّة)، و(هو جاري بيتَ بيتَ))[78] فقوله: (وقعوا في حيص بيص) مثل عربي مشهور يضرب لمن يقع في فتنة يصعب الخلاص منها، وقوله: (لقيته كفة كفّة) مثلٌ آخر يضرب لمن يقابل الشخص ويواجهه وجهاً لوجه، وقوله: (هو جاري بيت بيت) يعني بيته إلى جانب بيتي وملاصقاً له[79]، فقد استشهد ابن العتائقي بثلاثة من الأمثال العربية في موضع واحد. وقد تكرر استشهاده بالأمثال في مواضع مختلفة من كتابه[80].

أما الشواهد الشعرية فقد ذكرها ابن العتائقي هي الأخرى في مواضع عديدة، وقد التزم بذكر الأشعار في زمن الاحتجاج فقط، ومن تلك الشواهد ما ذكره في شرح حد المبتدأ حيث قال شارحاً الفصول التي ذكرها في ذلك الحد: ((وقوله: (مغير للإسناد) صفة لعامل لفظي ذكره، ليدخل ما لم يكن مغيراً للإسناد من عوامل المبتدأ، كـ (إنْ) مكسورة الهمزة، والباء الجارة، مثل: (بحسبك درهمٌ أو درهمان)، ونحو قول طرفة:

فطَوراً به خلف الرديف وتارةً على حَشِفٍ كالشّنِّ ذاوٍ مُجدَّدِ[81] أراد هو خلف الرديف فإنّ نحو ذلك لا ينافي الابتداء، وهذا القيد لا بد منه وإن أهمله النحاة))[82].

أما الأمثلة التوضيحية المعينة على الفهم، فكانت من الوسائل التي اعتمدها ابن العتائقي في أغلب حدوده، فقد أردف شرحه على الحدود بأمثلة توضيحية، وكان نادراً ما يستغني عنها، ومن تلك الأمثلة قوله في شرحه لحد فعلي المدح والذم والفعل (ساء): ((وجاء (ساء) كـ (بئس) في إنشاء الذم، نحو: (ساء الرجل زيدٌ)، و(حبذا) كـ (نعم) في إنشاء المدح نحو: (حبّذا الرجل عمرو).))[83]، وقال في حد التحذير: ((المنصوب للتحذير هو محذرٌ عنه مكرر كـ (الأسد الأسد)، أي اتّقهِ، ونحو: (الله الله)، و(الحائط الحائط)، أو ضمير متصل محذر مقرون به إمّا بالواو كـ(إياك والأسد)، أو أن تُحذف، أو كـ (من)، نحو: (إياك من الأسد)، أو من أن تحذف تقديره: (بَعّدْ نفسك من الأسد)، و(بعّد الأسد عن نفسك)))[84]، فقد استعمل ابن العتائقي جملة من الأمثلة التوضيحية في نصٍ واحد، وهكذا فقد ذكر ابن العتائقي كل تلك الاستشهادات ليعزز بها آرائه أو يدُعّم بها رأي من ارتآه

10. يتحرى ابن العتائقي الدقة في أقواله وصياغة حدوده بشكلٍ لافت، ويتخذ من تلك الوسيلة منهجاً ثابتاً في صياغة الحد النحوي، فيفصّل القول في كلامه، وينبّه إلى أنّ ذلك حكم، وتلك إشارة مهمة، وهذا تفصيل، وليس من تتمة الحد، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في حد المفعول المطلق حيث قال: ((المفعول معه اسم صحب في الزمان أو المكان معمولَ فعلٍ لفظاً أو معنىً، يُعدّى إليه بتوسّط الواو... وقوله: (لفظاً أو معنىً) تفصيل للعامل وليست من تتمة الحد))[85].
11. اعتمد في كثير من شرحه على حدوده على أسلوب المحاججة المتمثلة بافتراض مناظره بينه وبين شخص آخر فيذكر في الشرح (وإن قلت كذا... فجوابنا كذا)، ومثال ذلك ما ذكره في حدّ التمييز، يقول: ((التمييز نكرة جامدة، بعد كلام يرفع الإبهام الوضعي أو النسبي عن ذات. قوله: (نكرة) جنس وإنما يجب أن يكون نكرة لعدم حاجته إلى التعريف؛ إذ الغرض يحصل بالجنس، من دون حاجة إلى قصد إفراده، وتعريف الاسم فرع على قصد إفراده، فإن قيل: يلزم من ذلك أن لا تكون أيضاً نكره؛ لكون تنكير الاسم فرعاً على إفراده، قلنا: هذا صحيح لكنّ التنوين إنّما دخل باعتبار لازم الجنس، وهو فردٌ غير معيّن من أفراده، لاستحالة انفكاكه عنه))[86]. هذه أهم السمات الأسلوبية التي اتسم بها كتاب ابن العتائقي . أما الأبذي فقد اتسم كتابه بالآتي:

1. الاختصار، والإيجاز الشديد الذي اتسم به كتاب الأبذي؛ وقد نبّه إليه في مطلع حدوده حيث قال: ((هذه نبذة لطيفة، في النحو، جمعتها لمن أراد ذلك))[87].
2. لم يلتزم الأبذي بذكر الجنس والفصل القريبين في صياغة حدوده بل خلا بعضها من الجنس واكتفى بالفصول. ولم يشرح أو يعلق على أي حدٍ يذكره، على العكس تماماً من نظيره ابن العتائقي الذي شرح معظم حدوده، وذكر الخلافات التي تخصها، وعلق عليها.
3. يخلو الكتاب من الشواهد القرآنية والشعرية وغيرها، فلم يضمّن الأبذي كتابه شواهد قط، واكتفى بذكر أمثلة قليلة في بعض حدوده. وتلك الحدود التي مثّل لها هي (حد

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

الكلم) حيث قال فيه: ((حد الكلم: ما ركب من ثلاث كلمات فصاعداً أفاد أم لم يفد. مثال كلمة: (زيد)، مثال الكلم: (إن قام زيد)، مثال الكلام: (زيدٌ قائم)، مثال ما اجتمع فيه الكلام والكلم: (زيدٌ أبوه قائم)))[88]. وقد مثّل لبعض الحدود تمثيلاً ضمنياً؛ حيث أنّه يذكر الحكم النحوي بعد أن يمّثل للمسألة بذكر مفردة وليس جمل، ومن ذلك ما ذكره في شروط التثنية، حيث يقول: ((وللتثنية شروط: الأول، الإفراد، فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حدّه. الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني، وأما نحو: (هذان واللذان)، فصيغ موضوعه على المثنى، لا لأنها مثناة حقيقة. الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيباً إسنادياً، أما المركب تركيباً إضافياً فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه. الرابع التنكير: فلا يثنى العلم، باقياً على علميته؛ ولهذا لا يثنى عن الأعلام نحو: فلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير))[89] . فمثّل بمفردات توضيحية كـ (اللذان وهذان، فلان وفلانة) لبيان حكمهما وحكم من شاكلهما. وذكر أيضاً في الموضع ذاته وبعد أن شرط اتفاق المعنى في التثنية، حيث قال: ((وأما نحو: (العمران) فمن باب التغليب... وأن يكون له ثانٍ في الوجود، وأما نحو: (القمران) فمن باب المجاز))[90]. وقال أيضاً ذاكراً تلك الشروط: ((أن لا يستغنى عن تثنيته، بتثنية غيره، نحو: سواء؛ فأنّهم استغنوا عن تثنيته بتثنية (سي)، فقالوا: سيّان))[91] . هذه جميع الأمثلة التي طرحها الأبذي في كتابه، ولم يمثّل لحدٍّ آخر قط.

4. يرجّح الأبذي في بعض الأحيان ما يراه صواباً، ويوحي إلى ذلك باقتضابٍ شديد، ومن ذلك قوله في باب التثنية: ((وأمّا نحو (القمران) فمن باب المجاز... وأما نحو العمران فمن باب التغليب))[92]. فيصدر الرأي في المسائل الخلافية ويثبته لأنّه ارتآه، ورجّحه.

5. لا يحتوي كتاب الأبذي على أي ردود أو اعتراضات أو مذاهب نحوية. وقد ندرت إشارته بشكل موجز لبعض الخلافات، ومن ذلك قوله في شروط التثنية: ((اتفاق المعنى: فلا يثنى المشترك خلافاً للحريري))[93]. وقال ذاكراً المبني من الأسماء: ((والمبني من الأسماء ستة: المضمرات، وأسماء الإشارة، وأسماء الشروط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، وأسماء الموصولات، وزاد ابن مالك سابعاً، وهي الأسماء قبل التركيب))[94]. وذكر أسباب البناء، وعدّها أربعة (الشبه الاستعمالي، والشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه الافتقاري)، ثم قال: ((وزاد ابن مالك خامساً، وهو الشبه الإهمالي))[95] .

6. اتسم كتابه بأسلوب تعليمي يسير، لذا لم يستعمل الأبذي أسلوب نحوي فخم، بل جاءت أغلب عباراته يسيرة وواضحة، وتنجلي تلك السمة في حدّه للخبر حيث يقول: ((هو الجزء المنتظم منه المبتدأ جملة))[96]. ولم يجد القارئ في حدود النحويين أوضح من تلك العبارات في حدّ الخبر.

7. نوّع الأبذي في استعمال المصطلحات النحوية، حينما استعمل مصطلحات البصريين والكوفيين، وقد تفاوت هذا الذكر بين الكثرة والقلّة، فغلبت مصطلحاته البصرية نظيرتها الكوفية . ومن أمثلة ذلك ذِكره لمصطلحي (حرف الجر، والخفض) على حد سواء، فقد استعمل مصطلح (الخفض) في ذكره لخواص الاسم، حيث قال: ((والذي يخصّه من آخره: الخفض، والتنوين، وتاء التأنيث الساكنة التي تُبدل هاء في الوقف، وعلامة التثنية والجمع، وألف التأنيث المقصورة والممدودة وتاء النسب))[97]، وذكره أيضاً في حد الإضافة، فقال: ((حد الإضافة: نسبة تقنينية بين اسمين، تثبت لثانيهما الخفض أبداً))[98] ، ففي الموضعين السابقين استعمل الأبذي مصطلح (الخفض) الذي هو مصطلح كوفي، ولم يلتزم بذلك فعاد ليعبر عنه بمصطلح بصري وهو (حرف الجر) فقال: ((وأقسام الحرف ثلاثة: خاص بالأسماء كحروف الجر، خاص بالأفعال كالنواصب والجوازم، ومشترك بينهما كـ (هل)))[99]، وذكر الخواص التي تخص الاسم من أوله ومن وسطه ومن آخره، فقال: ((والذي يخصّه من أوله: حروف الجر، وحروف القسم، والألف واللام التي للتعريف، وأدوات النداء، ونواسخ الابتداء))[100] ، وهكذا فقد نوع الأبذي من تلك المصطلحات فمرة يشاكل أهل البصرة وأخرى أهل الكوفة. ومن أمثلة ذلك ذكره للنعت والصفة على حد

سواء، ولم يكتفِ بهذا الذكر وإنما حدّ كل منهما وكأنهما مصطلحين مختلفين، حيث حدّ النعت بالقول: ((حد النعت: التابع لما قبله، المشعر بعلامةٍ فيه، أو ما هو في سببه))[101]، ثم عاد ليحدّ الصفة فقال: ((حد الصفة: ما دلّ على معنى وزمان))[102].

8. شتت الأبذي بعض مسائل النحو، ومن الأمور التي شتتها الأبذي هو حدود التوابع حيث لم يجمعها ، ولم يسلسل ذكرها فذكر بعضها في مقدمة كتابه، وختم ببعضها الآخر حدوده[103]. ومن تلك الأمور أيضاً ذكره لحد الاسم ثم ذكر حدود الأفعال، ومباحث نحوية أخرى ثم عاد ليتكلم عن خواص الاسم[104]، ومثل ذلك متكرر في كثير من حدوده. وقد أطلق محقق (شرح الحدود النحوية للأبذي) على هذا الأسلوب (منهج اللف والنشر)، فقال: ((وأقرب ترتيب يمكن أن يصنّف ضمنه هو ما نقترح تسميته بمنهج اللف والنشر، بمعنى أن الأبذي يُجمل في حدّ بعض الأمور والمسائل النحوية، ثم يعود فينشرها إذا ما احتاج أن يعرف حدود هذه المسائل التي تضمنها النص الإجمالي))[105].
9. علل الأبذي في موضع واحد فقط في كتابه، وهو ما ذكره في أسباب البناء الخمسه فذكر السبب الخامس وعلل له فقال: ((الخامس: كون ما هي فيه شبهاً بالمعرب، كالفعل الماضي؛ لأنّه شبيه بالمضارع في وقوعه صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً))[106].

نتائج البحث:

لقد خَلُصَ البحث إلى النتائج التالية:

1. اختلف العالمان في مفهوم الحد، فالتزم ابن العتائقي بذكر الأجناس والفصول الأقرب للمحدود، بينما لم يُعنى الأبذي كثيراً بهذا الترتيب .
2. اختلفت منهجية العالمين من جوانب عديدة أهمها التزام ابن العتائقي بذكر الحد ثم شرحه ثم التمثيل له ثم إيراد الاعتراضات وردها، بينما اكتفى الأبذي بسرد الحدود دون شرح أو ذكر لاعتراضات إلا فيما ندر، لذا فالصفة الملازمة لمنهج الأبذي هي الإيجاز الشديد، على العكس من نظيره الذي أجزل الشرح والتفصيل.
3. نوّع كلا العالمين في ذكر المصطلحات النحوية، وهذا إن دلّ على شيء فأنّه يدل على أنّهما لم يتعصبا لمصطلحات مذهبٍ معين من مذاهب النحو العربي القديم.
4. صنّف كلا العالمين في الحدود النحوية واختلفا في عددها؛ فقاربت حدود ابن العتائقي الضعف من حدود الأبذي.
5. تجلّت لدى ابن العتائقي والأبذي نزعتان لازمت كتابيهما، أما الأول فقد طغت عليه النزعة المنطقية، سواء في المصطلحات أو في الكيفية التي تناول بها المسائل النحوية، بينما طغت على كتاب الأبّذي النزعة التعليمية، سواء في اختياره الألفاظ اليسيرة وابتعاده عن التعقيد أو في أسلوب الإيجاز والوضوح الذي صاغ به حدوده.

الهوامش

(1) ينظر: الأعلام : 330/3 ، ومعجم المؤلفين : 107/2 ، والحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها : (مقدمة التحقيق) : 19-20 .

(2) ينظر: الأعلام : 229/1 .

(3) بغية الوعاة : 199/2 .

(4) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 46، شرح الحدود النحوية للفاكهي: 49

(5) ينظر: شرح المفصل :70/1 .

(6) ينظر: المصدر نفسه :70/1 .

(7) ينظر: شرح تنقيح الفصول 13، الكليات 291/1-292

(8) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 97

(9) المصدر نفسه 152

(10) ينظر: المصدر نفسه 153

(11) المصدر نفسه: 153

(12) المصدر نفسه: 121

(13) ينظر: المصدر نفسه: 121

(14) المنطق والمعرفة عند الغزالي: 375

(15) الحدود في علم النحو: 35

(16) المصدر نفسه: 79

(17) المصدر نفسه: 56

(18) المصدر نفسه: 42

(19) ينظر: المصدر نفسه: 34

(20) ينظر: الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 101-171

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

([21]) الحدود في علم النحو: 54
([22]) المصدر نفسه: 37
([23]) المصدر نفسه: 49
([24]) المصدر نفسه:35
([25]) ينظر: كتب الحدود النحوية للرماني والفاكهي والأبذي
([26]) حد المؤنث الذي ذكره ابن العتائقي يختلف عن جمع المؤنث الذي ذكره كلا العالمين، والمؤنث عند ابن العتائقي هو اسم ملحوق بتاء ملفوظة أو مقدرة، أو بألف مقصورة أو مجموع جمع تكسير. (ينظر: الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 110)
([27]) ينظر: الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها 105-162
([28]) ينظر: الحدود في علم النحو للأبذي: 41، 59، 68، 69،
([29]) ينظر الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 101-128
([30]) ينظر: المصدر نفسه: 131-171
([31]) الكافية في علم النحو: 11
([32]) لقد عبّر ابن العتائقي عن معنى حد الزمخشري، أما الحد الأصلي الموجود في كتاب المفصل فهو الآتي: ((الكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحداهما إلى الأخرى . وهو لا يتأتى إلا في اسمين... أو في فعل واسم))، المفصل في صنعة الإعراب 23
([33]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 104-105
([34]) ينظر: كتاب سيبويه: 373/2
([35]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 124-126
([36]) المصدر نفسه: 105
([37]) المصدر نفسه: 105
([38]) الكافية في النحو: 84
([39]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 33
([40]) شرح شذور الذهب: 141
([41]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 118
([42]) ينظر: المصدر نفسه: 67
([43]) ينظر: التعريفات: 210
([44]) المسائل العسكريات: 83
([45]) الخصائص: 17/1
([46]) التعريفات: 210
([47]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها:104
([48]) المصدر نفسه: 133
([49]) المصدر نفسه: 68-69
([50]) ينظر: المصدر نفسه: مقدمة التحقيق 58-61
([51]) كتاب سيبويه: 126/2
([52]) الأصول في النحو: 58/1
([53]) اللمع في العربية: 25/1
([54]) الكافية في علم النحو 21-22
([55]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 137
([56]) المصدر نفسه: 60
([57]) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 225/3،
([58]) ينظر: الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: مقدمة التحقيق:55-57
([59]) المصدر نفسه: 108
([60]) المصدر نفسه: 165
([61]) المصدر نفسه: 109
([62]) المصدر نفسه: 151
([63]) ينظر: المصدر نفسه: 106،109،111، وغيره
([64]) المصدر نفسه: 118،160
([65]) المصدر نفسه: 122
([66]) المصدر نفسه: 116
([67]) المصدر نفسه: 117
([68]) المصدر نفسه: 142
([69]) المصدر نفسه: 143
([70]) المصدر نفسه: 142
([71]) يس: 10
([72]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 139
([73]) البقرة: 124
([74]) طه: 67
([75]) هذا مثل عربي، ينظر:مجمع الأمثال: 72/2
([76]) آل عمران: 180
([77]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية: 116-117
([78]) المصدر نفسه: 119-120
([79]) ينظر: المصدر نفسه: 120 هامش رقم (1) ، (2) ، (3)
([80]) ينظر: الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 119،141،150،153،171، وغير ذلك
([81]) ينظر: ديوان طرفة بن العبد: 21، وقد ورد في الديوان مع اختلاف كلمة (الرديف)، ففي الديوان كلمة (الزميل) بدلاً منها.
([82]) الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها: 138
([83]) المصدر نفسه: 123
([84]) المصدر نفسه: 148-149
([85]) المصدر نفسه: 153
([86]) المصدر نفسه: 155
([87]) الحدود في علم النحو: 34
([88]) المصدر نفسه: 36
([89]) المصدر نفسه:60

DOI:10.18018/URUK/019-12/119-131

(90) المصدر نفسه: 61-62
(91) المصدر نفسه: 62
(92) المصدر نفسه: 61
(93) المصدر نفسه: 61
(94) المصدر نفسه: 52-53
(95) المصدر نفسه: 56
(96) المصدر نفسه: 69
(97) المصدر نفسه: 44
(98) المصدر نفسه: 75
(99) المصدر نفسه: 38-39
(100) المصدر نفسه: 43-44
(101) المصدر نفسه:69
(102) المصدر نفسه: 80
(103) ينظر: المصدر نفسه: 69، 80
(104) المصدر نفسه: 40،43
(105) ينظر: شرح الحدود النحوية للأبذي: 26
(106) المصدر نفسه: 56

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. الأصول في النحو، ابن السراج ، أبو بكر محمد ابن السري بن سهل النحوي، (ت 316هـ)، تحقيق :عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت _لبنان (د.ت).
3. الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت1396هـ) ، دار العلم للملايين ، ط15، 2002م .
4. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاج، (ت337هـ)، تحقيق : د.مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت، ط3، 1979م.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، لبنان - صيدا (د.ط) ، (د.ت) .
6. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، (ت672هـ)، تحقيق:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967م.
7. التعريفات، الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين، (ت816هـ)، ضبط وتصحيح جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميه، بيروت_لبنان، ط1، 1983م.
8. تقويم الفكر النحوي، د.علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2005م.
9. الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها، كمال الدين ابن العتائقي الحلي (ت790هـ)، تحقيق: صالح كاظم عجيل الجبوري وقاسم رحيم حسن السلطاني، منشورات دار التراث، النجف الأشرف، ط1، 1434هـ.
10. الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد البجائي الأبذي شهاب الدين الأندلسي، (ت860هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الاسلامية بالمدينه المنورة،2001م.
11. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت392هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت).
12. ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، (564هـ)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، 2002م.
13. رسالة الحدود ، الرماني، علي بن عيسى بن عبد الله أبو الحسن الرماني المعتزلي، (ت384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان(د.ت).
14. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام، (ت 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا(د.ت).
15. شرح تنقيح الفصول، القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي ،(ت684هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة،ط1، 1973م.
16. شرح المفصل المفصل للزمخشري ، ابن يعيش (ت643هـ) ، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ط1، 2001م .
17. شرح حدود النحو للأبذي، أبو القاسم المالكي، (ت 920هـ)، تحقيق: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008م .
18. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي المكّي، (ت972هـ)، تحقيق : المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م.
19. في النحو العربي نقد وتوجيه ، د.مهدي المخزومي ،دار الرائد العربي، بيروت_لبنان، ط2، 1986م.
20. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن ابي بكر المصري الأسنوي المالكي ،(ت646هـ)، تحقيق : د.صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
21. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بـ سيبويه، (ت180هـ)، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3، 1988م.

22. كشاف اصلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهاوني، (ت بعد 1158هـ)، تحقيق: د.علي دحروج ،ترجمة د.جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون_بيروت، ط1، 1996م.
23. الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، أبو البقاء الحنفي، (ت1094ه)، عدنان درويش_محمد المصري، مؤسسة الرساله ، بيروت (د.ت).
24. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، (ت392ه)، فائز فارس، دار الكتب الثقافيه_ الكويت(د.ت).
25. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، (ت518هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت لبنان.
26. المسائل العسكريات في النحو العربي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، (ت 377هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة بغداد، ط2، 1982م.
27. معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة (ت1408ه) ، مكتبة المثنى - بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت) .
28. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ،(ت538هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط1، 1993م.
29. المنطق والمعرفه عند الغزالي ، د.غلام حسين إبراهيمي ديناني ، دار الهادي للطباعه والنشر ،ط1، 2004م.

Abstract

I've dealt with in this research the most controversial features of the agreement between the written son Alataiqa and Alobthe which proved through grammar application in the scientific article that preceded this research and set aside this part of the issues of the Convention and of contention between these two books without things beyond that, grabbed for example: the concept of limit, has shown that concept through what I found in the subjects of books, and then searched for the concept as it is also Inferred which I found in their books and through Hdehma for science as such, and so on, all the issues contained in this research are inferring and built, which I found in authors who Me this research them.